الأهرام

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٩

معزوفة التوطين الاستخدامية

اللاجئون الفلسطينيون لهم حق العودة في الأعراف الدولية

علي بدوان

تتواصل مفاوضات الوضع النهائي في ظل موقف اسرائيلي يدعو الى استبعاد قرار حق العودة الدولي رقم (194) مع وجود حلول امريكية واوروبية بعيدة عن منطوق القرار المذكور.

استحقاقات المرحلة القادمة، باتت قريبة نسبياً. وهنا فان القضايا الكبرى التي تشكل العناوين الرئيسية للقضية الوطنية الفلسطينية بدأت تفرض نفسها على جدول اعمال الحلول القادمة من الزاوية التفاوضية اولاً، ومن زاوية الجهود الاسرائيلية والامريكية لتبهيت هذه العناوين وتحويلها الى قضايا يجري حلها بعيداً عن مرجعية الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة.

في العناوين المطروحة تقع قضايا اللاجئين والحدود والاستيطان والمياه والقدس وفي المقدمة تأتي قضية اللاجئين الذين يشكلون اكثر من 65 في المائة من مجموع ابناء الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات.

الاشتباكات التفاوضية

لاجئون جدد.. عملية هدم منازل الفلسطينيين من قبل القوات الاسرائيلية متواصلة (ارشيف «الشرق الاوسط»)

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الاشتباكات التفاوضية

مع سخونة مسألة اللاجئين وما تشكله من صداع دائم للمشروع التوسعي الاستيطاني الصهيوني، بذلت الدولة العبرية قصارى جهدها على مدى اكثر من 50 عاماً لتنفيس هذه القضية وايجاد حلول لها على قاعدة منع عودة اي فلسطيني الى ارض وطنه من خلال التوطين في البلاد العربية والتهجير الى دول اوروبا وكندا واستراليا وغيرها، وهنا لا يتسع المجال لتقديم سرد تاريخي يظهر كم هي السيناريوهات والمشاريع التي وضعت منذ الخمسينات وحتى اللحظة لانهاء وشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وبكل الحالات، من المستبعد ان تحقق عملية التسوية على طاولة مفاوضات الحل الدائم، اي نتائج او حلول بدون استحضار قرارات ومرجعية الشرعية الدولية، والا فانها ستبقى تدور في دوامة من الاشتباكات التفاوضية بدون اي نتائج ملموسة على صعيد تحقيق الحد الادنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق المرجعية الدولية.

و الآن، مع الانتهاء الزمني للمرحلة الانتقالية وفق اجندة اتفاقيات اوسلو، ومع انتهاء مفعول تواقيع رعاة المرحلة الانتقالية واقصد الولايات المتحدة وروسيا بتاريخ (1999/5/4) فإن مهام جسيمة اضحت مطروحة على جدول الأعمال، وأعني تحديداً ضرورة اعادة بناء الوضع الفلسطيني من جديد وتجميع عناصر القوة المتاحة بيد الحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً لخلق وتوليد الحالة الفلسطينية المطالبة بالعمل على استحضار قرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة القرار (194) الخاص بحق اللاجئين في العودة الى أرض الآباء والاجداد.

فالعملية التفاوضية الشائكة المتوقعة لمفاوضات الحد الدائم يجب ان تستند الى الاطار السياسي والمرجعية الدولية بعيداً عن منطق الاحتلال ومفهوم الدولة العبرية التي ترمي الى استبعاد القرار (194) وحل قضية اللاجئين تحت عنوان انساني يتمثل في التأهيل والتوطين والتهجير الى بلدان العالم المختلفة.

ان عملية استحضار قرارات الشرعية الدولية، لا يمكن ان تتم بقرار ذاتي بيروقراطي اداري من وراء الطاولة، بل تحتاج الى مجهود فلسطيني فاعل ومؤثر واعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي والوصول الى خطوط اجماع قومي وطني فلسطيني تقوم على حدود قرارات الشرعية الدولية في مواجهة «الاجماع القومي الصهيوني الاسرائيلي» الذي شرع له ودعا له نتنياهو، باراك...

هكذا نعيد قضية اللاجئين الى اصولها، فهي لب وجوهر القضية الفلسطينية، وعلى قاعدة تشريد الشعب الفلسطيني قام المشروع الصهيوني التبديدي الاقتلاعي للشعب الفلسطيني من فوق ارضه الوطنية.

ان الشرعية الدولية وقراراتها، وعلى الاخص القرار (194) معطوفاً عليه جميع القرارات التي سبقت القرار (181) والقرارات اللاحقة، تعتبر اسلحة فتاكة اذا احسن استخدامها وتمت ادارة العملية الصراعية الاشتباكية التفاوضية مع الدولة الاسرائيلية التوسعية وبالروافع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العربية الداعمة.

اللاءات المعلنة لباراك

مواقف باراك وبرنامجه الحكومي تجاه العملية السياسية القائمة حالياً في الشرق الأوسط على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي تقوم على اساس اللاءات المعلنة اكثر من مرة، بلسان باراك قبل واثناء وبعد الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة التي جرت في مايو (أيار) 1999، وعاد باراك وافصح عنها اكثر من مرة في واشنطن، وفي حاجز ايربتز وفي مجمل تصريحاته السياسية المتتالية.

في اللاءات المعلنة لباراك، يؤكد بأنه لن يسمح بعودة اي لاجئ فلسطيني واحد، وهذا الموقف ينسجم مع مواقف الاطار العريض جداً من مختلف الكتل والاحزاب السياسية داخل الدولة العبرية التي تجمع على رفض عودة اي لاجئ بما في ذلك «حركة ميرتس اليسارية».

وبالأصل كانت اتفاقيات اوسلو قد قذفت قضية اللاجئين الى لجنة اللاجئين في المفاوضات المتعددة الاطراف ودون الاستناد الى القرار الدولي (194)، وعندما بدأت الجلسة الافتتاحية الاولى والوحيدة حتى الآن لمفاوضات الحل الدائم في (مايو 1996) في طابا، اشترط آوري سافير ممثل اسرائيل آنذاك في المفاوضات عدم التطرق للقرار (194)، والا فإنه سوف ينسحب من الاجتماع، فما كان من المندوب الفلسطيني محمود عباس سوى الاستجابة للموقف الاسرائيلي الذي اعلنه اوري سافير.

لذا فإن السلطة الفلسطينية ما زالت الى الآن تتعاطى مع موضوع اللاجئين دون الاستعداد والتحضير ودون الاصرار على استحضار المرجعية الدولية الى طاولة المفاوضات، الى درجة بات معظم ابناء التجمعات اللاجئة في مخيمات الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة وفي مخيمات الشتات الفلسطيني يعيشون حالة من القلق والخوف من المستقبل المجهول في حال استمرار السلطة الفلسطينية بموقفها الراهن.

اننا بحق نملك الاسلحة التفاوضية التي تحظى بالشرعية الدولية وباجماع العالم بأسره، لكن هذه الاسلحة تحتاج الى الحركة الوطنية الفلسطينية الواحدة الموحدة لتحملها وتشرعها في وجه الدولة العبرية، ويمكن لها بالدعم والاسناد والروافع العربية والدولية ان تفرضها على الطاولة تمهيدا لدفع الدولة الاسرائيلية للقبول بمنطق الحلول الوسط القائمة على اساس المرجعية الدولية.

وفق ذلك كنت في عداد الوفد الفلسطيني المشارك في حوارات القاهرة في (22 - 23 - /آب /اغسطس 1999) خلال هذه الحوارات كانت قضية اللاجئين عنواناً رئيسياً تم طرحه، وتم التأكيد بأن لا مفاوضات ممكنة للحل النهائي بدون تحديد اطارها السياسي وآلياتها ومرجعياتها التفاوضية (الشرعية الدولية) ومرجعيتها الفلسطينية اي ان تكون بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ونحن لمسنا في هذه الحوارات الهاجس الذي خيم على الحضور من زاوية الادراك العميق بأن لا احد يستطيع ان يشطب بتوقيعه حق اللاجئين في العودة ما دام هناك لاجئ واحد خارج وطنه فلسطين.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية